# 12

ل. داڤيد براون L. David Brown
سانجييف خاغرام Sanjeev Khagram
مارك هـ. مور Mark H. Moore
بيتر فرومكين Peter Frumkin

# العولمة والمنظَّمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة

مَثَّلَ الاجتماع الأخير لمنظَّمة التجارة العالميَّة WTO في سياتل منظراً مثيراً للمهتمين بأطروحة «العولمة» و«الحكم»، ولا سيما بدور المنظَّمات غير الحكومية في المهد العالمي. وكان اللاعب الرئيسي منظَّمة التجارة العالميَّة: وهي مؤسسة عالميَّة ناشئة جمعت وزراء الاقتصاد ليناقشوا الاتفاقيَّات التجاريَّة التي تسمح بتدفق المال والبضائع والناس عبر الحدود العالميَّة. وكان الكثير من الخطر في هذه الاتفاقيات لدول العالم وللمواطنين فيها. فتحدد بنيتها طرق جوزيف أ. شومبيتر «عاصفة التدمير الخلاَّق» عبر العالم[1] Joseph A. Schumpeter. فالثروات الاقتصاديَّة والثقافيَّة والسياسيَّة للدول ومواطنيها قد تطوّح بها القوىٰ الجبارة عبر الأُمم. فقد تزدهر التقاليد الثقافيَّة أَو تلقى جانباً. وقد يُحتفظ بالموارد الطبيعيَّة أَو تُقتلع. ويمكن أن يزداد فقر البلايين أَو يُعمق عن طريق توزيع الثروات والفرص التي تزداد اتساعاً.

obeikandl.com

علىٰ الرغم من ضخامة الأخطار ومدىٰ المتأثرين بها، فقد كان للاجتماعات خصائص مميزة قليلة من صنع السياسة الديمقراطية. فمنظَّمة التجارة العالميَّة نفسها كانت ببساطة مجموعة حكومات اجتمعت لتناقش اتفاقيات اقتصاديَّة تجاريَّة. ولم تكن هناك قوة سائدة أَو سلطة تُمارس بمهارة؛ فقد كان الضغط فقط للتعاون من أجل النفع المتبادل كما فهمه المشاركون. فإذا صنعت أية قرارات هامَّة، فإنَّها ستكون من خلال المناقشات وليس بالتصويت. كانت المناقشات فنية عالية للمصلحة العميقة للبعض ولكنَّها غير شفَّافة للمواطنين العاديين. وكان متوقعاً أن يقوم الوزراء بعملهم ثم يعودون إلىٰ أوطانهم.

وبعد ذلك ظهر مواطنو العالم ونحو 1300 مجموعة ـ ملتزمة بنظرات متنوعة بمصالح العامَّة ـ اجتمعت في سياتل لتطرح أسئلة وتقدِّم احتجاجات وتفرض طلبات علىٰ المؤتمِرين. وبعدما تلاشى الغاز المسيل للدموع، اعترف كثير من اللاعبين العالميين بواقع أَصبح مشاهداً بقوة خلال السنين من قبل الجماهير في الولايات المتحدة وباقي العالم: لقد أَصبحت المنظَّمات غير الحكومية من اللاعبين في حكم العالم.

طبعاً لم تكن العولمة، ولا أي شكل من أشكال الحكم العالمي، ولا ظهور أي نوع من المجتمع المدني عبر الأُمم، والذي تقويه المنظَّمات غير الحكومية، شيئاً جديداً تماماً. فالعولمة (المتجسدة بكثافة في شبكات الاعتماد المتبادل الممتدة بين الحدود العالميَّة والتي تصاحب انتقال المعلومات المتسارع والرخيص، وكذلك انتقال الأَفكار والمال والبضائع والناس عبر الحدود) بل كانت تتزايد علىٰ مدىٰ القرون[2]. وكذلك كانت المنظَّمات غير الحكومية وأحلاف المجتمعات المدنية نشيطة في الحكم العالمي وصناعة السياسة علىٰ مدىٰ سنوات كثيرة. فعلىٰ سبيل المثال، لقد بنى الدعاة ضد العبودية ودعاة

حقوق المرأة أحلاف المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة لتعطي شكلاً للسياسات القومية والعالميَّة علىٰ مدىٰ عقود من الزَّمن كثيرة[3].

والجديد هو الإنفجار الأخير في الأعداد والنشاط ورؤية مبادرات عالميَّة من قِبل العاملين بالمجتمع المدني في قضايا مختلفة، مرتبطة، ولو جزئياً علىٰ الأقل، بالتوسع السريع لعولمة الاتصالات والانتقال والإنتاج. وبالفعل فقد تصادفت ظاهرياً العولمة المتسارعة مع ازدهار مجموعات المجتمع المدني في الكرة الأرضية. إن الموهبة والغريزة لدىٰ الهيئات الطوعية لمواجهة المشكلات الاجتماعيَّة تُرىٰ بصورة متزايدة في الدّول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيَّة وفي الدّول الانتقالية في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي السابق. لقد برزت هيئات المواطنين لتجد حلولاً للمشكلات المحلية ولتقدِّم الخدمات المطلوبة ولتضغط من أجل حكومة أفضل، ولتتحالف مع مجموعات ذات عقلية متشابهة من مجتمعات أُخرىٰ، ولتشكِّل العمليات البارزة للحكم العالمي.

سؤال هام حول ما إذا كان ازدهار المجتمع المدني علىٰ المستوىٰ المحلي والعالمي مجرد مصادفة مع العولمة، أم إذا كان هناك شيء في عمليات العولمة ينتج هذه الهيئات. والسؤال الآخر الهام بصورة متساوية هو، ما هي الآثار التي يتوقع أن تكون لهذه الهيئات في عمليات العولمة ذاتها؟ هل ستتجه إلىٰ تسريع العولمة عن طريق طمس الحدود وتوحيد الشعوب ذات الالتزامات الإيديولوجية المشتركة؟ أم أنَّها ستعيق العولمة وذلك بالسماح لأولئك الذين يشعرون أنَّهم ضغطتهم العملية لتطوير مناطق جديدة يمكن الدفاع عنها ضد الاتجاهات العالميَّة؟ وسؤال ثالث هو: ما هو الأثر الذي يتوقَّع أن يكون لهذه المنظَّمات في نوعية الحكم علىٰ المستوىٰ القومي والمستوىٰ العالمي؟ هل ستقوي هذه المنظَّمات المسؤوليَّة الديمقراطية وتصنع حكومات أكثر تجاوباً مع إرادة شعوبها، وهل تستطيع أن تساعد المواطنين في التعامل مع القوة المتنامية للعوامل المتحدة؟ أم أنَّها ستصبح قوىٰ للأهداف الخاصَّة (قلَّت أم كثرت)

للمدراء الاجتماعيين الذين يؤسِّسون المنظَّمات غير الحكومية ومنظَّمات المعونة والمؤسَّسات التي تدعمها؟

يبدأ هذا الفصل بمحاولة فهم كيف تتشكل الفئة الجديدة من العوامل الاقتصاديَّة والثقافيَّة والسياسيَّة ـ وهي منظَّمات المجتمع المدني ـ وكيف تشكِّل هي نفسها عمليات العولمة، وماذا يمكن أن تكون آثارها في نوعية الحكم على المستوىٰ القومي وعلىٰ المستوىٰ العالمي. ونناقش إن كانت العولمة قد أسهمت في نهوض عدد المنظَّمات غير الحكوميَّة في دول كثيرة وتأثيرها سيما في الساحة العالميَّة. ونقدِّر بإيجاز إن كان ظهور المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية والعالميَّة كصانعة مهمَّة للسياسة يقوي أَو يضعف مستقبل المسؤوليَّة المحلية، ونقترح بضع صيغ للتفاعل بين المجتمع المدني والحكومة والشركات في قضايا الحكم المستقبلية.

## العولمة كعملية متعددة الوجوه

إن كثافة شبكات الاعتماد المتبادل التي يخلقها التدفق المتزايد من الأَفكار والبضائع والناس عبر الحدود الجيو ـ سياسيَّة «تقلص العالم» ليس تقليصاً مادياً فقط (بجعلنا علىٰ اتصال مباشر ومستمر الواحد بالآخر) ولكن نفسياً أيضاً (بجعلنا أكثر وعياً لتشابهاتنا واختلافاتنا واعتمادنا المتبادل المعقَّد)[4]. ويشكِّل «أثر تقلص العالم» وعينا وعملنا الفردي. والمهم بالقدر نفسه أَنَّه يشكِّل الطرق التي يتجمع بها الأفراد معاً ليديروا حياتهم وظروفهم بجهود جماعية. ويهاجم ويقلِّل من أهمية بعض الترتيبات المؤسَّساتية التي نفِّذت في الماضي عمل إعطاء الأفراد هوية فردية ونوعاً من الاستجابة الجماعية المقبولة لظروفهم. فهو يدفع الحاجة ويؤمِّن الفرص للأفراد ليشكِّلوا عمليات جماعية جديدة ومؤسَّسات تستطيع أن تكمل أَو تحل محل المؤسَّسات القديمة. في هذه المناسبات، تؤثِّر العولمة في طلب وعرض الحكم. لقد عمَّقت العولمة بواسطة التغيرات في النِّظام السياسي العالمي السوق الاقتصاديَّة العالميَّة وتكنولوجيات النقل

والمعلومات. لقد نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب الباردة حركة عالميَّة باتجاه الديمقراطية. ووجدت الأَنظمة الجماعية السابقة التي حافظت علىٰ نفسها، علىٰ الأقل بصورة جزئية، بالتصرّف كحلفاء للولايات المتحدة أَو المعسكر السوفياتي، وجدت نفسها فجأة مكشوفة بانهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب الباردة. لقد أَصبحت هذه الأَنظمة معرَّضة للهجوم من مواطنيها وطلباتها المكبوتة طويلاً لأَنظمة ديمقراطية، ولم تتمكَّن من أن تجد أية مساعدة من القوىٰ التي كانت ذات مرَّة تتنافس من أجلها لتأمين مزايا الحرب الباردة. إن تحوّل السوق إلىٰ سوق عالميَّة، الذي أثارته حرية انتقال رأس المال والتكنولوجيا، خلق الثروة الجديدة والتفاؤل في جميع أنحاء العالم. لكنه ترك أولئك الذين في أسفل السلم الاقتصادي والاجتماعي عرضة للإستغلال، حتى عندما كانت الأمور علىٰ ما يرام، وللآمال الخائبة عندما كانت دورة العمل أَو سوء الإدارة الاقتصاديَّة قلَّصت النمو الاقتصادي. لقد أكَّد الانتقال السريع للناس وللمعلومات عبر الكرة الأرضية الأحوال المادِّيَّة والسياسيَّة غير المتساوية بشكل كبير التي كان يعيشها سكَّان العالم، وأثارت طلباً واسعاً للمساواة في السياسة والاقتصاد إضافة إلىٰ معنى أوسع لاعتمادنا المتبادل في الاقتصاد والسياسة والأخلاق.

لقد أسهمت هذه المتغيرات في تبديل التوازن في أدوار الدّولة والسوق والمجتمع المدني في الدّولة المفردة وفي الاقتصاد السياسي العالمي. في الماضي، عندما كان المرء ينظر إلىٰ الاقتصاد السياسي العالمي كان يستنتج أن العوامل المسيطرة بشكل واضح هي دول السيادة. كانت هذه الدّول تبدو مسؤولة عما يجري ضمن حدودها. وما كان يجري عبر حدودها ـ في الأراضي الدّولية ـ كان يبرز من التفاعل بين الدّول المفردة. ولكن في العقد الماضي اتسعت السوق وتقلَّص دور الدّولة في دول كثيرة، في الغرب والشمال وكذلك في الشرق والجنوب. إن التحول إلىٰ اقتصاد كبير مفتوح قد قلَّل من سلطة

الدّول المفردة في إدارة مصائرها الاقتصاديَّة. ولما كانت المصائر الاقتصاديَّة هامَّة غالباً في التأثير في استقرار الأَنظمة السياسيَّة، فقد تأكَّد ضعف الحكومات المحلية أمام الاقتصاد العالمي. وقد نشأت حركات في وجه القوىٰ الاقتصاديَّة الجبَّارة التي كانت تشكِّل العالم، وعجز الدّول عن تقديم حماية كافية، نشأت لتأمين نوع من الاستجابة. وكانت هذه الحركات أحياناً سطحية في أجزاء معينة من دول نامية معيَّنة. وفي أوقات أُخرىٰ انتشرت هذه الحركات السطحية لتصبح حركات قومية. وفي أوقات أُخرىٰ أيضاً، تحالفت الحركات القومية مع منظَّمات عالميَّة لتساعدها علىٰ تحقيق أهدافها القومية أو لتساندها بوزنها في الجهود العالميَّة[5].

تعطي العولمة المعلومات والأَفكار التي لم تكن متوفرة لكثير من الناس. فتنقلها إلىٰ إمكانيات جديدة من الوعي العالمي والكوني. يساهم التدفق المتزايد من المعلومات والناس في التجانس العالمي (الأمركة) في الذوق والمبادئ والاهتمامات. فالهامبرغر من ماكدونالدز متوفر في بكين وبونس أيريس، وزادت مستوردات اللغة والموسيقى من غضب الأوصياء علىٰ الثقافة في باريس وسنغافورة. وفي الوقت نفسه، يستطيع هجوم الأَفكار والقِيَم الخارجيَّة أن يوحي بدفاع قوي من القِيَم وطرز الحياة التقليديَّة. قد تستطيع المنظَّمات غير الحكومية أن تعبِّر عن وتساعد في خلق وجهات نظر كونية وعالميَّة، ويمكنها أيضاً أن تعبر وتدافع عن قِيَم وهموم المواطنين المتغربين من وجهة نظر عالميَّة و«مستوردات» ثقافيَّة. وهكذا تستطيع المنظَّمات غير الحكومية أن تعبِّر عن العولمة وتمكنها، وقد تقاوم العولمة بغضب عن طريق الطائفية ضمن وعبر الحدود القومية (مثلاً حركات الميليشيات الإسلامية).

## المجتمع المدني والمنظَّمات غير الحكوميَّة كعوامل ناشئة في الاقتصاد السياسي العالمي

لقد تَمَّ تعريف مفهوم «المجتمع المدني» بطُرق كثيرة[6]. وإننا نركِّز

لأغراض هذا الفصل علىٰ أن المجتمع المدني منطقة ارتباط وعمل مستقلة عن الدّولة والسُّوق، يستطيع المواطنون فيها تنظيم ومتابعة أهدافهم الهامَّة بالنسبة لهم منفردين ومجتمعين[7]. تشتمل عوامل المجتمع المدني علىٰ الجمعيات الخيرية ودور العبادة ومنظَّمات الجوار والنوادي الاجتماعيَّة وجماعات حقوق الإنسان وروابط الأولياء والمعلمين والاتحادات والهيئات التجاريَّة ووكالات كثيرة أُخرىٰ.

يمكن أن نميز عوامل المجتمع المدني عن الحكومة وقطاعات الأَعمال وذلك من بضعة أبعاد[8]. بينما تسعى الحكومة لتأمين النِّظام العام والخير العام وتستخدم سلطتها لجمع الأموال وتخلق الأوضاع المرغوب فيها، وتقوم قطاعات الأَعمال بتأمين البضائع والخدمات الخاصَّة من خلال آليات تبادل طوعية، فإن عوامل المجتمع المدني تسعى إلىٰ إعطاء قوة لقِيَم المواطنين وأهدافهم من خلال الجهود الطوعية المستقلة إضافة إلىٰ التأثير الذي تستطيع مجموعات المواطنين ممارسته علىٰ العمل والحكومة.

إذا كانت الحكومة تحرك الموارد من خلال القسر التشريعي وفرض الضرائب، وكانت الأَعمال تحرِّك المصادر من خلال المبادلات، فإن المجتمع المدني يحرِّك الموارد من خلال الاحتكام إلىٰ القِيَم والأهداف الاجتماعيَّة. وبينما تتجه الأَعمال إلىٰ المصالح الخاصَّة، وتتجه الحكومات إلىٰ المصالح العامة، فإن عوامل المجتمع المدني تركِّز علىٰ مصالح المجموعات الاجتماعيَّة ضمن المجتمع بمن فيها تلك المجموعات المحرومة بسبب الترتيبات الموجودة.

نحن مهتمون اهتماماً أولياً بوكالات المجتمع المدني، وغالباً ما يشار إليها بالمنظَّمات غير الحكوميَّة التي تركِّز علىٰ رفع الفقر، وحقوق الإنسان، والانحدار البيئي وقضايا أُخرىٰ كالتنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة. وتنفذ هذه المنظَّمات غير الحكومية مجموعة من الأنشطة كتأمين الخدمات

للناس الفقراء، أَو بناء القدرة المحلية للمساعدة الذاتية، أَو تحليل ومساندة السياسات التي تدعم الجماهير المحرومة أَو ترعىٰ البحث وتوزِّع المعلومات[9]. تركِّز بعض المنظَّمات غير الحكومية علىٰ خدمة أعضائها، ويركِّز البعض الآخر علىٰ خدمة الزبائن خارج المنظَّمة. ويعمل بعضها في المجال المحلي في مشاريع يشعر بآثارها من مستوىٰ القرية إلىٰ السياسة القومية وإلىٰ الساحات العالميَّة. وتشمل الأمثلة من العالم النامي:

- مصرف الغارمين الذي بدأ كمنظَّمة غير حكومية في بنغلاديش كتجربة في تقديم قروض صغيرة إلىٰ أصحاب الأَعمال الفقراء الذين ليس لديهم ضمانة للقروض المصرفية. وبعد العرض بأن المجموعات الصغيرة التي شاركت بمسؤوليَّة القروض قد أخذت نسبة تسديد للديون أعلىٰ من كثير من الذين يقدمون القروض عادة، وسع مصرف الغارمين عملياته ليخدم أكثر من مليونين من السكان الفقراء، الذين كانت غالبيتهم من النسوة صاحبات الأَعمال في بنغلاديش وحفز حركة القروض الصغيرة في العالم تدعمها مؤسَّسات متبرعة حول العالم[10].

- (النارمادا باكاو أندولان)، منظَّمة تمثِّل آلاف الناس «المطرودين» من أراضيهم بسبب مشروع الهند لبناء سد نارمادا، تحدت وبصورة ناجحة قرارات الحكومات المحلية والاتحادية الهندية والبنك الدولي لبناء سد مخالف لسياسات البنك في إعادة توطين السكان المطرودين. إن التحالف عبر الأُمم الذي نظمته (نارمادا باكاو أندولان) قد ساهم في إعادة التفكير علىٰ المستوىٰ العالمي في قيمة السدود الكبيرة، وتغيير سياسات وممارسات البنك الدولي، وتأسيس هيئة السدود العالميَّة لمراجعة تنفيذ السدود الكبيرة حول العالم[11].

يصف المثالان المبادرات التي بدأتها منظَّمات غير حكومية في الدّول النامية واتسعت لتؤثِّر في السياسات والبرامج العالميَّة. فتعد حركة الإقراض

الصغير برعاية المشاركة السطحية في الاقتصاد النامي، والصراعات حول السدود الكبيرة أنتجت تغيرات في السياسات العالميَّة ومؤسَّسات صنع القرار ذات التأثيرات التي تجاوزت أية دولة مفردة أو أي إقليم منفرد[12].

لقد انطلقت مبادرات عالميَّة كثيرة أُخرىٰ من المنظَّمات غير الحكوميَّة من العالم الصناعي. فقد نجحت جهود حديثة للإئتلاف العالمي لتحريم الألغام الأرضية في خلق معاهدة عالميَّة علىٰ الرغم من معارضة حكومات كثيرة. وأثمر أخيراً صراع طويل حول بيع صيغة تغذية لأمهات الأطفال في العالم النامي، اتفاقية في الأُمم المتَّحدة بما يشبه الإجماع علىٰ قانون سلوك لبيع غذاء الأطفال. وحيثما بدأت مبادراتها فإن هذه المبادرات الأربع شملت مشاركة المنظَّمات غير الحكوميَّة وعوامل المجتمع المدني من الدّول النامية والصناعية وبذلك اختارت مجالاً واسعاً من المعلومات ووجهات النظر حول القضايا موضوع السؤال.

إن المنظَّمات غير الحكوميَّة التي تسعى إلىٰ توسيع آثارها إلىٰ ما وراء المبادرات المحلية والقومية تواجه مشكلات تنظيمية هامَّة. أحد الخيارات هو تأسيس منظَّمة غير حكومية عالميَّة INGO تنظم لتعمل عبر الحدود القومية[13]. منظَّمة الشفافية العالميَّة Transparency International مثلاً، تضم منظَّمات أعضاء في أكثر من ثلاثين دولة تعطي الدعم القوي للمبادرات العالميَّة لتعريف الفساد وتقليله. الطريقة الثانية لتنظيم عمل عالمي هي خلق شبكة عبر الأُمم يشترك أعضاؤها بقِيَم ومعلومات وخطاب مشترك يمكنهم من تنسيق أعمالهم[14]. ومثال علىٰ الشبكة عبر الأمم هو بروز روابط واسعة الانتشار بين المنظَّمات غير الحكومية وعاملين آخرين مهتمين بقضايا البيئة خلال العقدين الماضيين. تسمح هذه الشبكات بتبادل المعلومات والاستراتيجيَّات، ولكنَّها أقل فائدة في تنسيق النشاط الدائم أو تحريك أعداد كبيرة من الناس من أجل سياسات متضاربة. والخيار الثالث هو خلق ائتلاف عبر الأُمم بين العوامل لتنسيق الاستراتيجيَّات

والأساليب المشتركة للتأثير في صانعي القرار المقصود. فالإئتلاف بين المنظَّمات غير الحكوميَّة القومية والعالميَّة والمهتمة بالبيئة مع مدراء البنك الدولي، أنتج إصلاحاً في سياسات البنك للوصول إلىٰ المعلومات، وكذلك لخلق هيئة تفتيش لتحقق بالشكاوىٰ حول آثار مشاريع البنك[15]. وأخيراً، شكل تنظيم رابع هو منظَّمات الحركات الاجتماعيَّة عبر الأمة، يربط العوامل ذات الأهداف المشتركة عبر أقطارها لتحريك أعضائها نحو العمل. وهذا هو أكثر هذه الأشكال أهمية ومتطلبات بين منظَّمات المجتمع المدني ويبقى نادراً جداً[16]. وتقترب حركة النساء العالميَّة من أن تكون حركة اجتماعيَّة عالميَّة، علىٰ الأقل في بعض القضايا التي تستطيع تحريك الأعضاء بشأنَّها لتحدي خصومها في عدد من الدّول، وتعطي صيغ التنظيم المختلفة قدرات مختلفة للعمل العالمي بالإضافة إلىٰ زيادة الطلبات من أجل تنسيق الموارد والالتزامات.

في حين لم تكن منظَّمات المجتمع المدني ظاهرة جديدة، فقد حدثت زيادة كبيرة في أهميتها في مجالات كثيرة في العقدين الماضيين. لقد وصف هذا التغيير باحث واحد علىٰ الأقل علىٰ أنَّه «ثورة الجمعيات العالميَّة» والذي كان هاماً في نهاية القرن العشرين كأهمية نشوء دولة الأمة قبل قرن مضىٰ[17]. وبحسب تعداد الكتاب السنوي للمنظَّمات العالميَّة، فقد زاد عدد المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة أكثر من أربعة أمثال في العقد الماضي[18]. وعلىٰ الرغم من الاختلاف الكبير من حيث الحجم والنشاط الموجود في المجتمع المدني عبر الدّول، فإن القطاع ينمو نمواً سريعاً في دول وأقاليم كثيرة. يقدّر عددها مثلاً بأكثر من 1000000 منظمة مجتمع مدني ظهرت في أوروبا الشرقية منذ سقوط جدار برلين، وأكثر من مليون منظَّمة غير حكومية تعمل في الهند[19]. ويتعلَّق ظهور منظَّمات المجتمع المدني بشكل جزئي، وخاصة المنظَّمات غير الحكومية المهتمة بالتنمية، بتوفر الموارد التي تدعمها. إن الاهتمام المتزايد من المؤسَّسات، والمتبرعين العالميين وحتى الحكومات المهتمة بدعم الوكالات

غير الحكومية، جعلت الأموال متوفرة وخلقت الحوافز للمدراء بتشكيل منظَّمات غير حكومية تستطيع استخدام هذه الأموال. وكانت النتيجة في دول كثيرة تكاثر المنظَّمات غير الحكوميَّة التي تم تنظيمها حتى تستفيد من تلك الموارد أكثر من أن تنجز مهماتها القائمة علىٰ القِيَم المسماة. ليست جميع عوامل المجتمع المدني متساوية من حيث الجدية بإنجاز مهماتها الاجتماعيَّة أو الأهداف العامَّة، ولا تشترك جميعها في قِيَم التسامح والتبادل واللاعنف التي يناقش البعض علىٰ أنَّها مركزية في تعريف المجتمع المدني[20]. وكما نما المجتمع المدني، فإنَّه أنتج تنوعاً كبيراً يدفع الآن باتجاهات كثيرة ومختلفة وحتى متنافسة. من السهل أن تضطرب عوامل المجتمع المدني حول شرعيتها ومسؤوليَّتها، كما تستطيع التركيز علىٰ القضايا منفردة لاستبعاد فهم السياق الأوسع، كما يمكن أن تكون أفضل في إيقاف المبادرات الواسعة النطاق من تنفيذها. لكنها عوامل ذات تأثير متزايد.

## تأثيرات العولمة في المنظَّمات غير الحكوميَّة والمجتمع المدني

ما هي الطرق التي تؤثِّر بها العولمة في المجتمعات المدنية ضمن حدود الأمة وخارجها؟ بينما يكون تركيزنا الرئيسي علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة ونشوء المجتمع المدني عبر الأمَّة، نبدأ بمناقشة تأثيرات العولمة علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية والمجتمعات المدنية القومية، والسبب هو أن المبادرات العالميَّة غالباً ما تكون جذورها في القضايا القومية وتبدأ حولها عوامل المجتمع المدني بالتنظيم، ومن ثم تجد هذه العوامل أن المبادرات العالميَّة مطلوبة لمهاجمة المشكلات المشمولة. وحتى حينما تبدأ حركات عالميَّة بمنظَّمات غير حكومية عالميَّة، فإنَّها غالباً ما تكون بحاجة إلىٰ منظَّمات غير حكومية محلية لتعطيها القاعدة السياسيَّة والشرعية التي تحتاج إليها لتستمر وتكون فاعلة. وقد يكون من الأشياء الجيدة أن بعضاً من أكثر التأثيرات أهمية لأنشطة المنظَّمات غير الحكوميَّة هي تأثيرها في المجتمعات المدنية المحلية.

## العولمة والمنظَّمات غير الحكوميَّة القومية

تختلف الدّول كثيراً من حيث المدىٰ الذي تكون فيه منظَّمات المجتمع المدني نشيطة في الحياة القومية، وكذلك من حيث انفتاحها لتأثيرات العولمة[21]. يبدو أن بعض الأَنظمة مصممة علىٰ البقاء معزولة عن التأثيرات الخارجيَّة (مثال كوريا الشمالية أَو بورما)، بينما تلتزم أَنظمة أُخرىٰ بالتحكم بأية وكالات لا تتبع للدولة والتي قد تشكّل تهديداً لسلطة الدّولة (مثال الصين). ولكن عندما تفتح الدّول أبوابها للمعلومات والتجارة والسفر، فقد تكون التأثيرات عميقة في المجتمع المدني ومنظَّماته، فتيار المعلومات المتوفرة الآن عبر وسائل الإعلام والڤيديو والفاكس والإنترنت يستطيع أن يزيد وبسرعة فائقة وعي الناس من كل المستويات الاجتماعيَّة بالآخرين، كيف يعيشون. وينشر أفكاراً عن العوامل التي تعيق حياتهم وحياة جيرانهم، ويبث بدائل كثيرة للممارسات الماضية. فالوعي المتزايد بالعالم الأوسع لا يمكن تجنّبه تقريباً[22].

إن التعرض لهذا الفيض من المعلومات يستطيع أن يتحدَّى المعتقدات القديمة والتوقعات، أَو أن يوقظ الولاء للقِيَم والشخصية الاجتماعيَّة القديمة، أَو أن يثير مناقشات معمَّقة لمفاهيم عالية الثمن مثل «تحرير المرأة» أَو «الأرض لمن يحرثها» أَو «التطهر العرقي». ويمكن لتدفق المعلومات الذي يتردد صداه مع قِيَم اجتماعيَّة أن يكون أساساً لنشوء منظَّمات المجتمع المدني أَو الحركات الاجتماعيَّة التي تتحدَّث بأصوات جديدة وقوية في السياسة القومية وعمليات الحكم[23]. إن التماس مع العالم الأوسع قد يضخِّم الحقيقة ويزيد الوعي بالاختلافات الاقتصاديَّة. ويستطيع التكامل الاقتصادي أن يؤمِّن سلعاً أكثر بتكاليف أقل للأفراد أصحاب الموارد، وقد يوفِّر العمل في شركات تغير من مواقعها للاستفادة من العمالة الأُخرىٰ. ولكن قد ينتج تسريحات لموظفي الدّول في استجابة لبرامج تعديل البنية، ويهمش مجموعات معتمدة علىٰ التصدير

المنهار أَو تعرض من خلال إخفاق الأَعمال صعوبة تلبية مقاييس المنافسة العالميَّة. فعندما يصبح «الفقراء أكثر فقراً»، فإن الزبائن الذين تخدمهم أَو تحركهم المنظَّمات غير الحكومية سيزدادون عدداً وتزداد حاجاتهم.

تستطيع قوىٰ العولمة عند المستوىٰ القومي أن تنقص من ضوابط الدّولة علىٰ الاقتصاد، أَو أن تزيد الضغط من أجل مسؤوليَّة ديمقراطية، أَو أن تثير أسئلة حول سيادة الدّولة. وتستطيع هذه التطورات أن تخلق حيزاً سياسياً لمنظَّمات المجتمع المدني كمصادر بديلة للخدمات التي كانت تقدِّمها الدّولة، وحراساً ودعاة لتشكيل سياسة الحكومة وتنفيذها، ومدراء سياسيين أَو منفذين مع شركاء من الدّولة، ومجددين اجتماعيين يقودون الخدمات المتطورة. وعندما توسع العولمة الحيِّز السياسي فقد تبرز عوامل المجتمع المدني لتستجيب لهموم المجموعات الفقيرة والمهمّشة التي بقيت لا صوت لها في الأَنظمة السابقة.

لا يتضح فوراً إن كانت الوجوه السياسيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة للعولمة تتغير معاً بالضرورة أَو يقوي الواحد منها الآخر. ولن تسلِّط العولمة الضوء في الوقت نفسه علىٰ أهمية القيَم الثقافيَّة الجوهرية، أَو تفتح حيِّزاً سياسياً أكبر لمبادرات المجتمع المدني، أَو تخلق نتائج اقتصاديَّة تزيد من الفقر. قد تفتح الحكومات الأبواب للسوق العالميَّة بينما تحاول ضبط الآثار السياسيَّة للعولمة أَو العكس صحيح. وقد تغلق حدودها في وجه التأثيرات الثقافيَّة. ولكن بشكل عام، كلما زاد انفتاح الدّولة للعولمة، كلما زاد توقع المرء أن تصبح المنظَّمات غير الحكومية عوامل قومية هامة. هذه العملية ذات ثلاثة عوامل: للعولمة آثار في الوعي قد يعبر عنها من خلال المنظَّمات غير الحكوميَّة؛ ويحتمل أن تضع العولمة تأكيدات علىٰ الأَفكار السياسيَّة كالفردية والحرية والحقوق المتساوية التي تكون المنظَّمات غير الحكوميَّة نتاجاً لها وقدوة في آنٍ معاً؛ وتدعو العولمة العوامل العالميَّة (المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة والوكالات العالميَّة) التي تشجع وتقوي نشوء المجتمعات المدنية القومية.

## العولمة والمنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة

إن الزيادات في تدفق المعلومات وانتقال الإنسان والتجارة المرتبطة بالعولمة جعلت المعلومات وعمليات المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة أسهل وأقل كلفة. لقد انخفضت تكاليف المنظَّمات والتعاون العالمي انخفاضاً كبيراً بتقلص العالم[24]. وأسهمت العولمة أيضاً في ظهور المشكلات الجديدة التي قد تكون المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفاتها متعلقة بها. وظهور المشكلات البيئية عبر الأُمم، كالتسخين الأرضي ونفاد الأوزون والتلوث عابر الحدود قد أثقلت كاهل قدرات الترتيبات المؤسسية بين الدّول[25]. لقد ظهرت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفاتها لتستجيب إلىٰ المشكلات المتعلقة بالعولمة من جوانب عدَّة: تقديم الخدمات والاستجابة للكوارث وتحليل البدائل السياسيَّة والدعوة لها وتنشيط التعليم.

كانت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تستجيب للكوارث وتقدِّم الخدمات لعدد من السنين، ولا يزال هذا هو الدعم الأعم للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة. لقد تأسّس معظم هذه المنظَّمات في الدّول الصناعية؛ وكثير منها له منظَّمات فرعية ومشاريع كبيرة في الدّول النامية. وعرّف مؤخراً مؤتمر عقد بين إحدىٰ عشرة منظَّمة من أكبر المنظَّمات العالميَّة للإسعاف والتنمية (مثل كير CARE وأوكسفام OXFAM)، لقد عرّف بعض التحديات المرتبطة بالعولمة[26]. مع نهاية الحرب الباردة مثلاً زاد تكرار الصراعات بين الدّول مما زاد من تدفق اللاجئين في الداخل، وأدَّت التخفيضات العامة إلىٰ تقلص قدرة وكالات الدّولة علىٰ التعامل مع الصراعات والأزمات الإنسانية. لقد زادت العولمة الفقر في أقاليم عدة، وزاد تقلص المساعدات المالية للتنمية المنافسة بين المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة علىٰ

الموارد. نتيجة هامَّة لهذه الاتجاهات هي زيادة الطلب علىٰ المعونات زيادات كبيرة، وتقلّص خطير في القدرة علىٰ تلبية ذلك الطلب. باختصار، بالنسبة للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة لتقديم الخدمات، إن العولمة تزيد من الحاجات للخدمة بينما تتراجع الموارد. وتشعر وكالات كثيرة بضغط من المتبرعين الأفراد والعموم لأن تصبح أكثر «كمشروع عمل» و«تهتم بالنتائج» في الرد علىٰ التأكيد الواسع علىٰ معالجة الإدارة بناء علىٰ حاجة السُّوق[27]. إن نشوء منظَّمات المجتمع المدني في كثير من الدّول النامية يضغط أيضاً علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة للخدمات لتنقل العمليات المحلية إلىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة الجنوبية. ويهدد هذا التغيير بإعادة تعريف مهماتها الأولية ويجعل العاملين فيها مهملين بشكل كبير. وهكذا إن من آثار العولمة ضغطاً كثيراً من المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة للخدمات لأن تجري تغييرات أساسية.

بالنسبة للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفاتها التي تركِّز علىٰ تحليل السياسة والدعوة لها، إن كافة شبكات الاعتماد المتبادل العالمي، التي خلقتها العولمة، زادت من تنوع القضايا التي تؤثِّر في المجتمع المدني. في بعض الأحيان تتشكَّل المنظَّمات الأولية علىٰ المستوىٰ المحلي ثم تبنى تحالفات من المنظَّمات غير الحكوميَّة علىٰ المستوىٰ القومي والعالمي. إن شبكات الدفاع عبر الأُمم والمهتمة بالبيئة والفساد، وحقوق الإنسان مثلاً، قد بدأتها منظَّمات غير حكومية عالميَّة، ثم تحالفت في ما بعد مع شركاء قوميين ومحليين[28]. وفي حالات أُخرىٰ، بنت المنظَّمات غير الحكومية القومية ائتلافات مع حلفاء عالميين لتؤثِّر في صانعي السياسة القومية والعالميَّة. فعلىٰ سبيل المثال، بحثت الحركة الشعبية في الإكوادور عن حلفاء عالميين في صراعها للإصلاح الزراعي، وتحالفت مجموعات مماثلة في البرازيل مع عوامل عالميَّة لإيقاف بناء سد مقترح[29]. في كلتا الحالتين كان التحالف من القمة إلىٰ الأسفل. ومن

الأسفل إلىٰ الأعلىٰ، لقد بنت عمليات العولمة وعياً لاحتمالات التحالف، ومكّنت من تبادل المعلومات بسهولة، وأسهمت في الاتصالات الشخصية بين العوامل الرئيسية. لقد تحدت أهداف حملات الدفاع (مثلاً البنك الدولي) شرعية المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة التي تدعي أنَّها تمثِّل المكونات السطحية وبذلك تسهم في بناء ائتلافات أصيلة عبر الفروقات الكبيرة في الثروة والسلطة والثقافة.

التركيز الثالث بالنسبة للعدد المتزايد من المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفاتها هو التعليم داخل المنظَّمات وحل المشكلات. لقد ظهرت هذه التحالفات والمنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة، بصورة جزئية، لتستجيب لظهور المشكلات العالميَّة التي تعتمد علىٰ المدخلات من وجهات نظر مختلفة وكثيرة. فهيئة السدود العالميَّة مثلاً تعتمد علىٰ مفاهيم مختلفة لكثير من العاملين المهتمين في تقييم آثار السدود الكبيرة في النواحي الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. الندوة العالميَّة حول بناء استطاعة المنظَّمات غير الحكوميَّة قد ولدت International Forum on NGO Capacity Buiding تقييماً للاستطاعات والحاجات في المنظَّمات غير الحكوميَّة في ثلاث قارات واقترحت مبادرات حلول للمشاكل مشتركة مع المتبرعين والحكومات لتستجيب إلىٰ تلك الحاجات. ومكّن تبادل المعلومات والارتباط بالمشاورات عوامل المجتمع المدني من التعرّف علىٰ طبيعة المشكلات والموافقة عليها، وأن تكتشف الأسباب وتقدر الخيارات وتوافق علىٰ الحلول وخطط التنفيذ عبر الحدود الجيوسياسيَّة والثقافيَّة التي كان يمكن أن تعيق مثل هذه الأعمال قبل عقد مضىٰ.

هذه الاتصالات عبر الثقافات غالباً ما تشمل اختلافات إدارية، وفي المبادئ والقِيَم التي يمكن أن تبدأ بسوء تفاهم وصراعات. وبما أنَّها منظَّمات مبنية علىٰ القِيَم، فغالباً ما تكون المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات

المنظَّمات غير الحكوميَّة حسَّاسة جداً إزاء هذه الصراعات. تستطيع أن تلعب أدواراً حاسمة في صياغة وتركيب القضايا عبر الاختلافات في القِيَم، وبذلك تساعد في تحريك العامَّة نحو الاهتمامات والمشكلات العالميَّة. فالشبكات العالميَّة في موضوع العنف ضد النساء مثلاً ساعدت في تعريف وإضاءة المواضيع العامَّة في الحركات المركزة على مشكلة العنف في العالم، وفيات المهر في الهند، وختان المرأة في أفريقيا، اضطهاد الزوجة في شمال أمريكا والاغتصاب وتعذيب السجناء السياسيين في أمريكا اللاتينيَّة.

## المجتمع المدني والحكم العالمي

تؤثر عمليات العولمة بصورة واضحة في المجتمعات المدنية والمنظَّمات غير الحكوميَّة على المستوى القومي والعالمي وفي تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة. هل لهذه الآثار نتائج في الحكم العالمي وصناعة السياسة؟ يقترح بحث جديد أن المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة أو تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تساعد في وضع وتنفيذ عدد من القرارات والسياسات العالميَّة[30]. ولقد شكَّلت الأحداثَ العالميَّة بالطرق التالية على الأقل:

- تعريف النتائج الإشكالية للعولمة ولولا ذلك لكان ممكناً تجاهلها؛
- صياغة قِيَم ومبادئ جديدة لإرشاد وفرض ممارسات عالميَّة؛
- بناء تحالفات عبر الأُمم للدعوة إلى بدائل ولولا ذلك لكان تجاهلها؛
- تغيير المؤسَّسات العالميَّة للاستجابة إلى حاجات لم تتم تلبيتها؛
- نشر تجديدات اجتماعيَّة ذات تطبيقات عالميَّة؛
- مناقشة قرارات للصراعات والاختلافات العالميَّة؛
- ونقل الموارد والعمل مباشرة بالمشكلات العامة الهامَّة، من خلال هذه الأنشطة كانت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تبني مواقف ومؤسَّسات للمجتمع المدني عبر الأُمم الذي يجعل نوعاً مختلفاً من الحكم العالمي أمراً ممكناً.

إن العاملين في المجتمع المدني هم في الغالب أول من يستخدم شبكات المعلومات العالميَّة للتعرف علىٰ المشكلات العالميَّة التي لا تُثار ولا تحل بالترتيبات العالميَّة الموجودة. إن المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة المشمولة في أنشطة الخدمات أَو الدفاع غالباً ما تكون علىٰ أتصال وثيق بالسكان، الذين لولا ذلك لكانوا بدون صوت، وبذلك تتعرَّف علىٰ المشكلات التي تبقى دون أن تراها العوامل الأُخرىٰ. وحيث إن دعمها المادي يعتمد علىٰ رؤية الناس للمشكلات فإنَّها تطور روابط مع وسائل الإعلام لإثارة وعي الناس بالمشكلات الحسَّاسة. فمثلاً، تثير الشفافية العالميَّة الوعي بمشكلات الفساد في العالم وآثارها في التنمية. وغالباً ما تكون إثارة الوعي العام بالمشكلات ضرورة متقدمة علىٰ العمل، وتستطيع مبادرات المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة أن تخلق حواراً عالمياً حول المشكلات التي تظهر.

للمؤسَّسات غير الحكومية دور ثانٍ في الساحة العالميَّة، هو المساعدة في بناء قِيَم ومبادئ عالميَّة تستطيع توجيه السياسات العالميَّة في المستقبل وممارستها[31]. تثير الاعتماد المتبادل الكثيف قضايا ذات آثار مبدئية غير واضحة أَو متنوعة عبر الثقافات. وتستطيع المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المجتمع المدني أن تساعد في صناعة قِيَم ومبادئ لتفسر المشكلات الجديدة كقضايا حماية البيئة، ولتعد الممارسات كتقدير الآثار البيئية، ولتقود السياسات المستقبلية.

كانت تحالفات المجتمع المدني عبر الأُمم وبصورة متزايدة في العقد الماضي مركزية في الحملات لتشكيل ودعم السياسات العامة العالميَّة للاستجابة إلىٰ مشكلات حسَّاسة[32]. وغالباً ما زادت هذه الحملات حيث لم تكن الترتيبات العالميَّة الموجودة، أَو لم تستطع الاستجابة للمشكلات التي تظهر. فمثلاً، أثمرت حملة تغذية الأطفال العالميَّة قانون سلوك تبنته الأُمم المتَّحدة، وكانت شبكة ريفرز العالميَّة International Rivers Network حسَّاسة في تقدير آثار

السدود[33]، وكانت تضغط باتجاه سياسات عالمية لتقليل آثارها المدمِّرة. وغالباً ما أَصبحت التحالفات من أجل هذه الحملات مصادر هامَّة لحملات مستقبلية لقضايا أُخرىٰ[34].

دور رابع للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة هو خلق أَو إصلاح المؤسَّسات العالميَّة لتحسين الاستجابة للمشكلات العالميَّة. فالبنك الدولي مثلاً كان هدفاً لتحالفات عبر الأُمم مهتمة بتخفيض سرية عملياتها، وخلق طرق للمشاركين المحليين للاحتجاج علىٰ مشاريع البنك التي تخالف سياساته الخاصَّة به[35]. تستطيع مثل هذه الحملات خلق ترتيبات مؤسَّساتية من أجل استجابات أكثر. وفي حالات أُخرىٰ خلقت الحملات ترتيبات موضعية جديدة لحل المشكلات البارزة. فهيئة السدود العالميَّة مثلاً ـ وهي نتيجة لسلسلة من الحملات ضد السدود الكبيرة ـ تقيِّم بصورة منتظمة الأداء الفعلي للسدود.

قد تؤثِّر المنظَّمات غير الحكوميَّة في آثار العولمة وذلك بخلق ونشر تجديدات اجتماعيَّة تؤثِّر في طرق الحكم العالمي. فالتظاهرات عند اجتماع منظَّمة التجارة العالميَّة في سياتل هي العرض الأخير فقط «لتجمعات المنظَّمات غير الحكوميَّة» التي أحضرت مئات الآلاف من المنظَّمات غير الحكومية إلىٰ اجتماعات عالميَّة شوهدت بشكل كبير في العقد الماضي، مثل قمة الأرض في ريو، أَو اجتماع النساء في بكين. تضع هذه الجهود المناقشات في هذه الاجتماعات تحت الضوء العالمي، وتقدِّم فرصاً للحوار والدفاع إلىٰ شعوب العالم وكذلك إلىٰ ممثلي الحكومات[36]. إن الشبكات المتسعة والمكثَّفة للاعتماد المتبادل عبر الحدود القومية والإقليمية سهَّلت انتشار التجديدات من بنك الغارمين أَو استراتيجيَّات لتؤثِّر في السياسة من حركات الناس الأصليين في الإكوادور.

خلافاً لأدوارها كشمعات احتراق للتغيير والمجابهة فقد تلعب المنظَّمات

غير الحكومية دور الوسيط أَو المحفِّز لحل الصراعات علىٰ المستويين القومي والعالمي. لقد لعبت المنظَّمات غير الحكوميَّة دوراً في السعي لإدارة صراعات خطيرة ذات تأثيرات إقليمية في غواتيمالا وسريلانكا كمصادر للإنذار المبكر أَو للعمل الوقائي[37].

وبصورة أعمَّ لقد أظهرت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وشبكات المنظَّمات غير الحكوميَّة قدرة علىٰ تحريك الناس ومصادر العمل العالمي في مشكلات عامة وهامة. في بعض الحالات لعبت المنظَّمات غير الحكوميَّة أدواراً رئيسيَّة في تحديد المشكلات أَو في صياغة أحوال قيمة ما؛ وفي حالات أُخرىٰ، قامت بعمل مباشر لتخترع حلولاً للمشكلات أَو لتضغط من أجل تلك الحلول. وكانت تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة مركزية، مثلاً، في تحريك الدعم لتبنِّي حظر عالمي للألغام الأرضية علىٰ الرغم من مقاومة حكومات قومية كثيرة.

إن ارتباط المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة بصنع القرارات العالميَّة وبناء المؤسَّسات يزيد من تنوّع العوامل الواعية والنشيطة في الحكم العالمي. فمجموعات المجتمع المدني الذين ذهبوا إلىٰ سياتل وسّعوا القضايا التي ستناقشها منظَّمة التجارة العالميَّة وذلك بالضغط من أجل اهتمام أكبر بحقوق العمال وتعليمات البيئة. ويمكن لعوامل المجتمع المدني أيضاً أن تساعد في صياغة القِيَم والمبادئ والبدايات الحسَّاسة لثقافة عالميَّة مشتركة. والحكم العالمي في عالم معولم يستجيب بصورة متزايدة إلىٰ المدىٰ الواسع من العوامل والمصالح[38].

## المجتمع المدني والحكم العالمي المستقبلي

لقد ناقشنا أن العولمة قد أسهمت في النهوض الدرامي لمنظَّمات المجتمع المدني حول العالم علىٰ الرغم من أن آثارها لم تكن مستوية في كل الدّول والقضايا. كانت بعض الدّول منفتحة عملياً للتنمية المرتبطة بالعولمة ـ

اتصالات سريعة وانتشار واسع للمعلومات، أَو سرعة في السفر والانتقال، أَو التحول إلىٰ الديمقراطية والتجزئة السياسيَّة، أَو دينامية اقتصاديَّة وتركز للثروة أَو للتجانس الثقافي والاستقطاب ـ التي تدعم ظهور منظَّمات المجتمع المدني كعوامل هامَّة. وكذلك ناقشنا أن المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المجتمع المدني أظهرت قدرتها علىٰ الارتباط بمناقشات تؤثِّر في الحكم العالمي. لقد زادت المبادرات الماضية من وصول المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة إلىٰ المناقشات السياسيَّة ومؤسساتها. لكن أدوارها في هذه المجالات تعتمد إلىٰ حد كبير علىٰ كيفيَّة حل الأسئلة حول شرعيتها ومسؤوليتها.

## شرعية ومسؤوليَّة المنظَّمات غير الحكوميَّة

بالنسبة للمدافعين عن المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية والعالميَّة، يوجد شك بسيط بأن ظهورها وتزايد تأثيرها متوافق مع أهدافها النهائية في تعزيز نوعية الحكم الديمقراطي والمسؤوليَّة الديمقراطية لقرارات ومؤسَّسات الحكم العالمي. وبالنسبة لكثيرين في مراكز القوة الذين تتحداهم المنظَّمات غير الحكوميَّة ـ بما فيها منظَّمات الحكم العالمي والدّول ومنظَّمات الأعمال القومية والعالميَّة ـ تبدو شرعيَّة المنظَّمات غير الحكوميَّة في موضع الاتهام. قد يكون وراء ظهور حركات الجماهير الشعبية أفراد أصحاب سحر وجاذبية تدعمهم منظَّمات ذات وجهات نظر خاصة في المصالح العامَّة. فمن تمثل هذه المنظَّمات غير الحكومية يا ترىٰ؟ هل يجب أن تصنع القرارات التي تؤثِّر في مصالح كثيرة لبلايين الناس غالباً، أم توقف أَعمالها؟

إن كان ظهور المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية، واشتراكها الفعَّال في عمليات صنع السياسة يجب أن ينظر إليه علىٰ أنَّه تقدّم في نوعية الحكم الديمقراطي، فإنَّه يبدو أَنَّه يعتمد بصورة حاسمة علىٰ نوع الإدعاءات التي يدَّعونها لتحميل المسؤوليَّة للحكومات المحلية وترتيبات الحكم العالمي. ومن

المحتمل أن يكون من الأفضل اعتبار «المسؤوليَّة» كعلاقة: فالقول إن وكالة ما مسؤولة يعني أنَّه يوجد شخص ما يستطيع مطالبتها بأن تؤدي التزاماتها تحت طائلة العقوبة إن هي فشلت بتحقيق ذلك[39]. تبقى المسؤوليَّة في التزامات عامل ما تجاه الآخر، والشخصية الحقيقية لهذه الالتزامات، والوسائل التي يمتلكها الآخر ليؤكِّد أن هذه الالتزامات سوف تلبَّىٰ. إن بعض علاقات المسؤوليَّة طبقية (مثلاً علاقة الرئيس بالوكيل) والتركيز علىٰ مسؤوليَّة الوكيل تجاه الرئيس؛ والعلاقات الأخرىٰ «متبادلة» وذلك لأنَّها تتضمَّن ادعاءات تبادلية (مثال العقود التي تؤسّس الالتزامات لكلا الطرفين)[40]. المسؤوليَّة مرغوب بها لأنَّها تزيد من الحوافز للعوامل لتؤدي ما هو متوقع منها، والمسؤوليَّة تحسن الأداء وكذلك العلاقات بين جميع الأطراف.

المسؤوليَّة موضع خلاف علىٰ الأقل في طريقين عندما تشترك عوامل المجتمع المدني في عمليات الحكم العالمي. أولاً، هل تقوم المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة بزيادة أَو إنقاص المسؤوليَّة الديمقراطية في تحديها للمؤسَّسات العالميَّة التي تقوم بصياغة وتنفيذ السياسات العالميَّة أَو حلول المشكلات؟ فإن كانت هذه التحالفات تمثِّل مواطني العالم (أَو حتى جزءاً هاماً منهم)، فإن تدخلها قد يزيد المسؤوليَّة الديمقراطية لدىٰ المؤسَّسات المستهدَفَة. لكن هذا التمثيل يصعب الادعاء بتحقيقه. وقد تقلص تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة المسؤوليَّة الديمقراطية إن هي شجَّعت السياسات التي تسير ضد مصالح جماهيرها.

قد تتأسَّس المسؤوليَّة الديمقراطية في الإدعاء بأن هذه المنظَّمة تمثِّل أهدافاً سامية أكثر مما تمثِّل مجموعات أَو أفراداً معينين. من وجهة النظر هذه، توجد حقوق ملحّة كالتحرر من الاضطهاد السياسي أَو التهديد بالجوع أَو المرض الخبيث أَو ظلام الأمية وهكذا، وهي أساسية لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون المسؤوليَّة الديمقراطية حول قدرة الكيان الحاكم علىٰ التعامل مع هذه

الحقوق الأساسية. والمنظَّمات غير الحكوميَّة التي تصطف مع هذه القضايا تجعل الحكم الديمقراطي يتقدم. قد لا يوجد حكم ديمقراطي محلي أَو عالمي عندما ينقص المواطنين الشروط اللازمة لممارسة الحقوق والمسؤوليَّات بالمشاركة الديمقراطية.

إدعاء آخر للشرعية، هو أن المؤسَّسة موضوع النقاش فشلت في أن تعيش من أجل سياساتها ومقاييس ممارساتها. لقد ناقش ائتلاف المنظَّمات غير الحكوميَّة عبر الأُمم أن البنك الدولي في قرضه لمشروع سد نارمادا فشل في تحقيق سياسة البنك القاضية في إعادة توطين الناس الذين يهجّرهم السد، ووافقت هيئة مستقلة للتفتيش أخيراً علىٰ أن تلك المقاييس لم تتم تلبيتها. في هذه الحالة تكون شرعية التحدي نمت من سياسات البنك، أكثر من تمثيل الإئتلاف أَو الدفاع عن الحقوق الأساسية، علىٰ الرغم من أنَّه يمكن طرح أسئلة عن موقف الإئتلاف في إثارة القضية.

تدور مجموعة ثانية من القضايا حول المسؤوليَّة الدستورية للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة أَو تحالفاتها، إلىٰ أي حد تستطيع العوامل الأُخرىٰ إخضاع التحالفات إلىٰ العقوبات في حال فشلها في تحقيق التزاماتها؟ هذا سؤال صعب علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة لأن مهماتها غالباً ما تلزمها بخدمة جماهير متنوعة (من المتبرعين، والحلفاء وكذلك الزبائن) من مستويات مختلفة (محلية، وقومية، وعالميَّة). ولهذه الجماهير قدرة متفاوتة جداً علىٰ فرض العقوبات بسبب الإخفاق في تلبية الالتزامات. قد تجد المجموعات السطحية صعوبة في التأثير في المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة حتى عندما تكون جزءاً إسمياً من نفس التحالف. تبني التحالفات الناجحة بين المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة «سلسلة» من المسؤوليَّة تنتشر فيها التأثيرات والعقوبات من خلال روابط كثيرة (مثلاً من المحلية إلىٰ الإقليمية إلىٰ القومية وإلىٰ العالميَّة) لتصل المسافة التنظيميَّة بين المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة والمجموعات السطحية.

والمسؤوليَّة تنفتح علىٰ تعاريف واضحة لتوقعات الأداء من قِبل أطراف علاقة المسؤوليَّة. تختلف أشكال التحالف المختلفة في كيفيَّة وضع الأهداف والاستراتيجيَّات والمسؤوليَّات بصورة صريحة. إن الشبكات المنتظمة حول قِيَم مشتركة وتركز علىٰ المشاركة بالمعلومات تركيزاً شديداً، تخلق تركيزاً أقل علىٰ المسؤوليَّة مما تخلقه الإئتلافات التي تشترك بالاستراتيجيَّات وخطط العمل. لكن منظَّمات الحركات الاجتماعيَّة هي أكثر وضوحاً بشأن الأهداف والأساليب والتوقعات المشتركة في الصراع مع خصوم أقوياء. وحيث إن تحالفات عبر الأُمم تصبح أكثر تركيزاً علىٰ الاستراتيجيَّات والأساليب المشتركة، يمكن أن نتوقع نهوض استثماراتها في تبادل التأثير والمسؤوليَّة.

إذا كان ارتباط المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة يشجِّع المسؤوليَّة الديمقراطية في حل مشكلات القطاعات العالميَّة المتعدِّدة يعود بشكل جزئي إلىٰ المدىٰ الذي تطور فيه قدراتها للمسؤوليَّة المؤسَّساتية تجاه أعضائها وحملة رهاناتها. لقد لفتت قضية مسؤوليَّة المجتمع المدني وأهميتها بالنسبة لأدوارها في المستقبل في صنع القرارات العالميَّة مع عوامل من قطاعات أُخرىٰ، لفتت انتباهاً متزايداً لدىٰ طلاب المجتمع المدني وتحالفات العالميَّة. وتصبح هذه القضايا مركزيَّة بصورة متزايدة لأن عوامل المجتمع المدني تبحث عن طُرق لتعمل بصورة فعَّالة مع عوامل الحكومة والأَعمال.

## علاقات القطاعات المتعددة: المجتمع المدني والدّولة والسُّوق

إذا كانت المنظَّمات غير الحكوميَّة تستطيع أن تصبح قوىٰ فاعلة في المسؤوليَّة الديمقراطية المتطورة وفي حل المشكلة العالميَّة، فإن ذلك يعتمد بشكل حاسم ليس علىٰ كيف تحسن وتدير شؤونها فقط، ولكن، وهذا هو الأهم، كيف تتفاعل مع قطاعات قوية أخرى تدعي أَنَّها تمثِّل مصالح عامَّة وتتابع أهدافاً عامة. تدل خبرة العقد الماضي علىٰ أن المنظَّمات غير الحكومية

العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة هي في الغالب أكثر فاعلية في إعاقة القرارات منها في دفع العمل علىٰ نطاق واسع إلىٰ حل المشكلات الحرجة. يعكس هذا النِّظام جزئياً المزايا المقارنة والمختلفة للقطاعات: الدّولة والسُّوق أفضل إعداداً من الداخل للمبادرات واسعة النطاق، تماماً كما أن المجتمع المدني يمكن أن يكون أفضل إعداداً للتجارب المحلية والتجديد علىٰ نطاق ضيق.

في الكثير من القضايا تستطيع القطاعات المختلفة أن تستخدم أنشطتها دون الارتباط في ما بينها. لكن توجد قضايا كثيرة تسعى فيها الأَعمال والحكومات ومنظَّمات المجتمع المدني لتؤثر الواحدة منها بالأخرى. لسوء الحظ، إن خلجان المصالح ووجهات النظر التي تفصل القطاعات تجعل سوء الفهم بين القطاعات والصراعات أمراً شائعاً جداً. وسوء الفهم محتمل عندما تكون القطاعات منفصلة أيضاً بواسطة الفروق الملاحظة من حيث القوة، وكذلك بواسطة التفاسير الإيديولوجية لهذه الفروق. قد تكون قطاعات المجتمع المدني ـ سيما تلك التي تخدم المجموعات العاجزة والمهمَّشة ـ حسَّاسة بصورة خاصة لفروق القوة ولتصادم القِيَم.

إن الصيغة العامَّة للعلاقات ما بين القطاعات، التي قد تبرز من الخلافات حول المصالح والقِيَم هي نوع من الاستقطاب ما بين القطاعات، وهي تتصف بنمطية مثقلة بالقِيَم والصراعات علىٰ السلطة والموارد ومقاومة العمل المشترك، حتى حينما تكون بعض المصالح مشتركة بشكل واضح. في هذه الصيغة، يؤكِّد كل قطاع علىٰ مصالحه ووجهات نظره ويرىٰ شرعية صغيرة أَو صلة وثيقة بقِيَم الآخرين أَو طموحاتهم أَو مواردهم، ويسعى لتحقيق أهدافه علىٰ الرغم من أَو علىٰ حساب الآخرين حتى عندما توجد مكاسب هامَّة من العمل التعاوني.

يستطيع الاستقطاب بين القطاعات أن ينتج صراعات لضبط القرارات في المجالات التي يكون فيها لعدد من العوامل جوائز هامَّة. فالحكومات

والمنظَّمات في ما بين الحكومات قد تسعى لاستبعاد الشركات متعددة الجنسيات وتحالفات المجتمع المدني العالميَّة من الإسهام في عمليات صنع القرارات العالميَّة الهامَّة، حتى عندما يكون لديها معلومات هامَّة حول القضايا أَو يكون لها فوائد كبيرة من نتائج القرارات. في الواقع، يركِّز الكثير من نظرية العلاقات العالميَّة وبشكل حصري تقريباً على الدّول كعوامل شرعية كبيرة في الحكم العالمي. في حالات أُخرىٰ، قد تشكِّل الشركات متعددة الجنسية والأَسواق المالية القرارات العالميَّة وتسعى لاستبعاد قوىٰ الحكومات والمجتمع المدني. يناقش بعض المحلِّلين أن النهوض الحديث للسوق العالميَّة قد أسَّس بصورة كبيرة أن «الشركات تحكم العالم» وأن قوىٰ الحكومات والمجتمع المدني أَصبحت وبصورة كبيرة غير ذات صِلة بكثير من القرارات العالميَّة الحاسمة. ويناقش آخرون أن المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة أَصبحت الآن ذات قوة تسد الطريق على عدد من القرارات العالميَّة الهامَّة. بينما يجعل التنوع الكبير لقوىٰ المجتمع المدني واستقلالها الشديد الطغيان العالمي المتجانس لواحد أو أكثر من عوامل المنظَّمة غير الحكومية أمراً غير محتمل، يقول بعض المراقبين إن بعض القضايا الآن تخضع لنوع من شبكة المصالح الخاصَّة التي تجعل فيها المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة القرارات والتقدم العالميين أمراً مستحيلاً.

ربما كانت بعض الاختلافات والصراعات من أجل التأثير في بعض القضايا الخلافية بين القطاعات أمراً ضرورياً. وبالفعل، إن بعض الخصام مرغوب فيه لتطوير تحليل كاملٍ للقضايا وتوليد حلول خلاَّقة للمشكلات. وصف محلِّلو الصراع والتفاوض عدداً من الطرق لحسم الخلاف، بما فيها التوفيق بين مصالح الأطراف، والنظر في الحقوق المشمولة، أَو إقرار أيُّ الأطراف له القوة لفرض إرادته. تختلف طرق المعالجة هذه بالتكاليف التي

تفرضها: تكلف المفاوضات التي توفق بين الاختلافات أقل مما تكلف معارك المحاكمات لإقرار الحقوق أو صراع القوة لإثبات التفوق. قد تكون المحاكمات والمنافسات ضروريَّة عندما تختلف الأطراف حول ما هي الحقوق التي تطبّق أو من الذي يملك قوة أكبر؟ لكن هذه الطُّرق قد تكون أكثر كلفة من نواحٍ عدة.

إن المفاوضات على أساس المصالح وحل المشكلات الناجمة عن الخلافات القطاعية قد استُخدمت لتوجد حلولاً لمشكلات كثيرة في العقدين الماضيين في العالم الصناعي والدّول النامية. يتصف التعاون بين القطاعات المتعددة أنَّه ذو تأثير مشترك بين القطاعات ورغبة في التفاوض على اتفاقيات تأخذ بعين الاعتبار هموم وقدرات أطراف كثيرة. في هذه الصيغة من التفاعل بين الحكومات والشركات وعوامل المجتمع المدني يستطيع إنتاج تقييم الواحد لهموم وطموحات الآخر، واعتراف الواحد بموارد الآخر، والاتفاقيات التي نُوقشت ويعتبرها الجميع عادلة ومقبولة. لقد كان التعاون بين القطاعات مفيداً لأغراض التنمية في أماكن مختلفة من العالم، مثلاً:

- في مدغشقر الريفيَّة كان الوصول إلى مراكز التسوق محدوداً بسبب نقص الطرق وموارد الحكومة القليلة التي لا تكفي لبناء الطرق وصيانتها. فبمساعدة من متبرعين عالميين، طوَّرت الحكومة مشاركة مع منظَّمات اجتماعيَّة محلية وشركات تجاريَّة لبناء الطرق وذلك لبناء مئات الكيلومترات من الطرقات الريفيَّة وصيانتها. في هذه المشاركة، تبني الشركات الخاصَّة الطُّرق وتعلم المنظَّمات الاجتماعيَّة صيانتها؛ وتفوض الحكومة المجتمعات بجمع رسوم من مستخدمي هذه الطرق؛ وتقوم المجتمعات بصيانة الطرق بعمالها ومن أموال الرسوم. فتستخدم في مثل هذه المشاركة المزايا النسبية لأطراف مختلفة لإنتاج مكاسب لهم جميعاً.
- كانت مدينة كليفلاند، أوهايو مثالاً شنيعاً من التقهقر المدني في

السبعينيَّات نتيجة لهجرة الصناعات المحلية إلىٰ خارجها، ولسلسلة من أعمال الشغب والتوتر العرقي وصراعات القوة بين قوىٰ الحكومة والشركات وعدد آخر من العوامل. نظمت الحكومة المحلية وقيادات الأَعمال بضع قوىٰ ولجاناً جديدة من القطاعات المتعددة للبحث في طرق من أجل فهم المشكلات فهماً أفضل، وبناء التزامات مشتركة بين المؤسَّسات والقطاعات الكثيرة لحلّها، وتنفيذ جميع المبادرات الجديدة التي ظهرت من خلال مناقشاتهم. خلال العقد الثاني ظهرت المدينة التي كانت «الخطأ علىٰ البحيرة» كمثال للتجديد والإصلاح المدني علىٰ أساس المبادرات المشتركة التي وحدت قطاعات وطبقات ومجموعات عرقية وخلفيات ثقافيَّة كثيرة ومختلفة.

بينما يصبح التعاون بين القطاعات عاماً بصورة متزايدة علىٰ المستوىٰ القومي في دول كثيرة، فإنَّه لا يزال غير شائع علىٰ المستوىٰ العالمي. ويعود السبب إلىٰ أن التعاون بين القطاعات صعب بحد ذاته فلا يحتمل أن تتصارع الأطراف مع تحدياتها إذا بقيت قضايا الحقوق والقوة غامضة، والبدائل لحل الخلافات بالتوفيق بين المصالح في مفاوضات القطاعات المتعددة. . في الساحة العالميَّة غالباً ما يبدو غامضاً إن كان الميل إلىٰ الحقوق أَو إلىٰ القوة سيبقى أكثر فاعلية في خدمة مصالح الأطراف من مناقشة المصالح. لكن في بعض الساحات لقد ثبت من الصراعات الطويلة بين الحكومات والشركات ومنظَّمات المجتمع المدني أن تكاليف المحاكم وصراع القوة قد تكون عالية جداً، وأن مناقشة المصالح أَصبحت بديلاً جذَّاباً. وهكذا فإن اللجنة العالميَّة للسدود التي تضم ممثلين من القطاعات الثلاثة قد أَصبحت ساحة يمكن أن تناقش فيها السياسات والقرارات الهامَّة وتتطوّر لأَنَّها ـ جزئياً ـ تقدِّم بديلاً من تاريخ الصراعات التي كانت عالية الكلفة بالنسبة لجميع المشاركين. وحيث إن المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تشترك في

حملات ناجحة أكثر للتأثير في الحكم العالمي، فإن الترتيبات التي تجعل التعاون بين القطاعات ممكن التوقع قد تتزايد لأن حقوق وقوة عوامل المجتمع المدني أصبحت مفهومة أكثر ومقبولة. يصف الآن باحثون من أنظمة مختلفة نهوض التعاون بين القطاعات في مواطن كثيرة.

إن الحكم المؤسّس في صنع القرارات في ما بين القطاعات قد يعقد القضايا الشائكة لقياس الأداء والمسؤوليَّة. ما هي المعايير التي قد تستخدم لتقدير أداء المبادرات بين القطاعات؟ هل من المهم استخدام معايير تعكس الهموم الجوهرية لكل قطاع في هذا التقدير؟ هل يجب استخدام معايير أُخرىٰ تعكس القيمة التي نشأت عبر القطاع؟ إن القائمة التالية تبيِّن المعايير المشتقة من السوق والدّولة وقطاعات المجتمع المدني إضافة إلىٰ إمكانية عبر القطاع نهائية:

- استخدام أمثل للموارد. هل تمكن المبادرة بين القطاعات المتعددة من تحريك فعَّال للموارد والمعلومات لحل المشكلة حلاً فعَّالاً وقابلاً للبقاء؟
- المسؤوليَّة الديمقراطية. هل تشجع المبادرة بين القطاعات المتعدِّدة الاستجابة والمسؤوليَّة للمشاركين الرئيسيين في القضية؟
- تحقيق القِيَم الجوهرية، هل تعترف المبادرة بين القطاعات المتعدِّدة وتعبر وتدعم القِيَم الجوهريَّة والمبادئ الخاصة بالمشاركين؟
- التعليم الاجتماعي. هل تشجع المبادرة بين القطاعات المتعددة الفهم الأفضل والتجديدات التي تخدم المشاركين في مجال المشكلة؟

إن التعاون بين القطاعات المتعددة أمر صعب ومكلف. فهو غير مناسب لكل القرارات. ولكن يمكن أن يكون السعي لمعالجة بعض المشكلات دون مشاركة من القطاعات المتعددة أكثر كلفة علىٰ المدىٰ الطويل. سوف تتحدىٰ منظَّمات المجتمع المدني وحلفاؤها وبصورة متزايدة وسوف تعيق صنع السياسة العالميَّة التي لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح أعضائها ووجهات نظرهم. ويستطيع

التعاون بين القطاعات المتعددة أن يوفّق مصالح عوامل المجتمع المدني ويحرّك مزاياهم النسبية مع تلك الوكالات في ما بين الحكومات والشركات متعددة الجنسيات في بعض الظروف وتساهم في تعلم اجتماعي أكثر سرعة واستجابة أيضاً.

## الخاتمة

لقد ناقشنا أن منظَّمات المجتمع المدني تتزايد أَهميتها في الساحة العالميَّة وفي أُمم كثيرة. وظهورها في العقود القليلة الماضية مرتبط بالعولمة وناجم عن قوىٰ العولمة. لم يكن ظهور منظَّمات المجتمع المدني متساوياً في جميع الدّول، علىٰ الرغم من أن الانفتاح علىٰ العولمة يبدو عموماً مرتبطاً بقوة وتنوُّع متناميين في المنظَّمات غير الحكوميَّة ومنظَّمات المجتمع المدني الأُخرىٰ. فنمو المنظَّمات الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة قد شكلته العولمة أيضاً بآثار خاصة يراها الذي يقدمون الخدمات والإغاثة من الكوارث، والتحليل السياسي والدفاع والتعليم الاجتماعي وحل المشكلات، علىٰ المستوىٰ العالمي. لقد تعرَّفت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة علىٰ المشكلات البارزة، وصاغت قِيَماً ومبادئ جديدة، وخلقت أَو أصلحت الإجراءات المؤسسية، وتعهدت التجديدات في الممارسات العالميَّة، وساعدت في حل الصراعات وإدارة الاختلافات. هذه الإسهامات في الحكم العالمي بدورها سلَّطت الضوء علىٰ مشكلات المسؤوليَّة المحلية والمؤسَّساتية للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة وإمكانيات التعاون بين القطاعات المتعددة لحل المشكلات المعقدة للحكم العالمي.

إن الاعتراف المتنامي بعوامل المجتمع المدني كعوامل شرعية وقيِّمة في الحكم العالمي قد يكون مقدِّمة لاستخدام مزيد من التعاون بين القطاعات

المتعددة لمعالجة قضايا الحكم العالمي. بما أن الحكومات والشركات تقبل عوامل المجتمع المدني على أنّها تمثّل حقوقاً حقيقيّة وتمارس قوة حقيقيّة، فقد تشجع التكاليف الأقل للتوفيق بين المصالح بطرق تعاونية، جهوداً أكبر كثيراً للعمل المشترك. لكن قوة الوصول وموارد القطاعات الأُخرىٰ تشكّل تهديداً قوياً وهاماً للحكم الذاتي واستقلال عوامل المجتمع المدني. إن إيجاد طرق لتتعاون القطاعات الثلاثة معاً، بينما تحتفظ بهوياتها المميزة وقدراتها، هو تحدٍّ هام للمستقبل.

## ملاحظات

(1) جوزيف آ. شومبيتر (Joseph A. Schumpeter)، «Capitalism, Socialism, and Democracy, 3rd ed.». (Harvard and Row, 1950) ص 84.

(2) انظر روبرت كيوهين وجوزيف ناي (Robert Keohane, Joseph Nye)، «Power, Independence, and Globalism» in «Power and Independence», (Addison Wesley) سيصدر.

(3) انظر مارغريت م. كيك وكاثرين سيكنك، «Activists withot Borders» (Cornell University Press, 1998).

(4) كيوهين وناي «Power Idependence & Globalism».

(5) مارك لندينبرغ (Marc Lindenberg) وج. باتريك دوبل (J. Partick Dobel)، «The Challenges of Globalization for Northern International Relief and Development NGOs», Non profit and voluntary Sector Quarterly, vol. 28, No. 4 supplement (1999) ص 4 ـ 24.

وجيسيكا مايثور (Jessica Mathews)، «Power Shift» في «Foreign Affairs» vol. 76 (1997) ص 50 ـ 61.

(6) انظر مثلاً جين ل. كوهين وأندرو آراتو (Jean L. Cohen, Andrew Arato)، «Civil Society and Political Theory,», (MIT Press, 1997),

مايكل ڤالزر (Michael Walzer)، «The Idea of Civil Society»، في (Dissent، الربيع 1991) ص 293 ـ 304.

مايكل براتون (Michael Bratton)، «Beyond the State: Civil Society and Associational Life in Africa,» (World Politics, vol. 41, No. 4 (1989) ص 407 ـ 430.

(7) مراجعات هذه المفاهيم طورها روبرت وثناو (Robert Wuthnow): «Between States and Markets: The Voluntary Sector in Comparative Perspective,» (Princeton University Press, 1991);

ڤالزر (Walzer)، «The Idea of Civil Society»، وكذلك راجيتس تاندن (Rajesh Tandon) وك. نيادو (K. Niadoo)، «The Promise of Civil Society»، في كتاب من إعداد نيارو «Civil Society in the Millenium» (West Hartfor, Conn: Kumarian Press, 1999) ص 1 ـ 16 .

(8) ل. داڤيد براون (L. David Brown) وداڤيد كورتن (David Korten)، ورقة عمل 258 «Understanding Voluntary Organizations», Public Sector Management and Private Sector Development. (Washington: World Bank, 1989):

وعادل نجم، «Understanding the Third Sector: Revisiting the Prince, The Merchant, and the citizen,» (Non profit Management and Leadership vol. 7, no. 2, (1996) ص 203 ـ 219.

(9) انظر آنا سي ڤاكيل (Anna C. Vakil)، «Confronting the Classification Problem,» (World Development, vol. 25. (1997 ص 2057 ـ 2070.

وجون كلارك (John Clark)، «Democratizing Development: The Role of Voluntary Organizations (West Hartford, conn.: Kumarian Press 1991).

(10) محمد يونس، «The Crameen Bank Story,» in (Anirudh Krishna, M. Uphoff, (Mohammad Yunus) and Miton Esman ed: «Reasons for Hope» (West Hartford, conn. Kumarian Press, 1997).

(11) لوري اودال (Lori Udal)، «The World Bank and Public Accountabilitys Has Anything changed?» في كتاب من إعداد: آ. فوكس (A. Fox) وول. داڤيد براون: «The Struggle for accountability: NGO, Social Movements, and the World Bank,» (MIT Press, 1998).

(12) اليزابيث راين (Elizabeth Rhyne) وم. أوتيرو (M. Otero)، «Financial Services for Microenterprises: Principles and Institutions,» (World Development, vol. 20, no. 11 (1992)) ص 1561 ـ 1571.

وأودال (Udall)، «The World Bank and Public Accountability».

(13) يعرف الكتاب السنوي للمنظَّمات العالميَّة المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة بالمشاركة بالتصويت من ثلاث دول على الأقل.

(14) كيك وسيكينك: «Activities without Borders»،
يصفان «الشبكات عبر الأمم والدفاع عنها» والتي لعبت أدواراً رئيسية في الكفاح من أجل سياسة بيئيَّة، ومن أجل حقوق المرأة وحقوق الإنسان.

(15) أودال (Udall)، «The World Bank and Public Accountability».

(16) انظر سانييف خاغرام (Sanjeev Khagram) وكاثرين سيكنك (Kathryn Sikkink) «Restructuring World Politics: Transnational Social Movements, Networks and Coalitions and International Norms» في كتاب من إعداد المؤلفين إضافة إلى جيمس ريكر (James Riker): «Restructuring the World Politics: The Power of Transnational Agency and Norms», (Cornell University Press,) (سيصدر).

(17) ليستر م. سلامون (Lester M. Salamon)، «The Rise of Nonprofit Sector,» (Foreign Affairs, vol. 73, no. 4 (1994) ص 109 ـ 116.

obeikandl.com

لقد قدمت دراسات جون هوبكنز للقطاع الذي لا يبغي ربحاً في دول كثيرة القاعدة لتحليل مقارن عبر عدة أقاليم. وكأحد قادة هذه الدراسات، يستطيع سلامون أن يضع قاعدة لهذا التقدير على مقادير كبيرة من المعطيات. انظر أيضاً: ليستر سلامون وهيلموت آنهير (Helmut Anheier) «Social Origins of Civil Society,» (Voluntas, vol. 9. No. 3 (1998) ص 17 ـ 46.

(18) في الإيكونوميست، Citizen's Groups: The Nongovernmental Order, Will NGOs Democratize or Merely Dispute Global Governance?» الإيكونوميست 11/ 12/ 1999؛ وجون بولي (John Boli) وجورج توماس (George Thomas)، «Constructing World Culture: International Nongovernmental Organizations since 1875» (Stanford University Press, 1999) ص 14.

(19) جاكي سميث (Jackie Smith)، تشارلز تشاتفيلد (Charles Chatfield) ورون بانغوكو (Ron Bagnucco) إعداد: «Transnational Social Movements and Global Politics: Solidarity beyond the State,» (Syracuse University Press, 1997).

(20) كارينا قسطنطينو ـ داڤيد (Karina Constantino-David) وصفت المنظّمات غير الحكومية التي ظهرت استجابة للظروف المتغيرة في الفيلبين. كتبت كارينا «Scaling up Civil Society in the Philippines,» وذلك في كتاب من إعداد مايكل إدواردز (Michael Eduwards) وداڤيد هولم (David Hulme) بعنوان: «Making a Difference» (London: Earthscan, 1992) ص 137 ـ 148.
ومعظم التحاليل كانت تفضل تعاريف العاملين في المجتمع المدني الذين يشملون عوامل متنافسة، وأخرون مثل تاندون ونايدادو، «The Promise of Civil Society» يستبعدون المنظمات التي لا تلتزم بقِيَم المجتمع المدني الجوهرية كالتسامح واللاعنف والتبادلية.

(21) سلامون وأنهيلير، «Social Origin of Civil Society».

(22) يركز برنامج كبير لتعليم البالغين والذي ظهر من جهود ضميرية سطحية في البرازيل على مساعدة الفقراء للتفكير في وضعهم السياسي والقوى التي تجعلهم فقراء. انظر باولو فرير (Paolo Friere) «Pedagogy of the Oppressed» (Herder and Herder, 1971).
إن نمو التلفزيون وأشكال المعلومات وتقنيات الاتصالات الأُخرى غيرت من الوعي السياسي لأولئك الذين كانوا في عقود سابقة لا يعرفون ما يجري في العالم الأوسع.

(23) خاغرام وسيكنك، «Restructuring World Politics».

(24) بولي وتوماس، «Constructing World Culture»، وانظر أيضاً كيك وسيكينك، [Activists Without Borders; وكذلك فوكس وبراون «The Struggle for Accountability».

(25) او. ر. يونغ (Young)، «Global Governance: Drawing Insights from Environmental Experience» (MIT Press, 1997).

(26) لندنبرغ ودوبل، «The Challenges of Globalization».

(27) انظر م. ادواردز، «International Development NGOs: Agents of Foreign Aid or Vehicles for International Cooperation,» (Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, vol. 28, supplemnt (1999) ص 26 ـ 37.

وت. دتشر، «Appeasing the Good's Sustainability» في كتاب من إعداد داڤيد هولم ومايكل إدوادز بعنوان: «NGOs, States and Donors»، (London: Macmillan, 1997).

(28) انظر كيك وسيكينك، «Activists without Borders».

(29) كي تريكل (Kay Treakle)، «Ecuador: Structural Adjustment and Indigenous and Environmentalist Resistance,» في كتاب فوكس وبراون «The Struggle for Accountability; وانطوني هول «From Victims to Victors» في كتاب من إعداد إدواردز وهولم بعنوان: «Making a Difference», (London: Earthscan, 1992)، ص 148 ـ 158.

(30) فوكس وبراون، «The Struggle for Accountability»؛
كيك وسيكنك، «Activists without Borders»
بولي وتوماس: «Constructing World Culture»
خاغرام وريكيت وسيكنك إعداد: «Reconstructing World Politics» (Cornell University Press 2000)
وسميث وتشاتفيلد وباغنوكو: «Transnational Social Movemnts and Global Politics».

(31) كيك وسيكنك، «Activists Without Borders». وخاغرام وآخرون: «Reconstructing World Politics».

(32) خاغرام وسيكنك، «Reconstructing World Politics».
وفوكس وبراون، «The Struggle for Accountability».

(33) دوغلاس جونسون «Confronting Coprorate Power: Strategies and Phases of the Nestle Boycott», وذلك في كتاب من إعداد ل. بريستون وبوست بعنوان: «Research in Corporate Social Performance and Plicy, vol. 8 (Green wich, Conn.: JAI Press) ص 323 ـ 344.
وأودال: «The World Bank and Public Accountability»

(34) جوناثان فوكس وداڤيد براون، «Assessing the Impact of NGO Advocacy Campaigns on the World Bank» في كتاب فوكس وبراون بعنوان: «The Struggle for Accountability» ص 485 ـ 552.

(35) أودال، «The World Bank and Public Accountability».

(36) مارثا تشين (Marth Chen) «Engendering World Conference: The International Women's Movement and the United Nations», (Third World Quarterly, vol. 16, No. 3 (1995) ص 477 ـ 493.

(37) روبرت روتبرغ (Robert Rotberg)، «Vigilance and Vengeance: NGOs Preventing Ethnic Conflict in Divided Societies (Brookings, 1996).

(38) انظر ماثيوز، «Power Shift»؛ وكيوهين وناي، «Power, nterdependence, and Globalism».

(39) انظر مارك مور، «Toward a Normative Theory of Nonprofit Sector,» أوراق عملية (Harvard University, Hauser Center on Nonprofit organizations, 1999).

(40) انظر: ي سي فاما وم. سي جنسن، «Separation of Ownership and Control», (Journal of Law and Economics, vol. 26 (1983)) ص 301 ـ 325.